

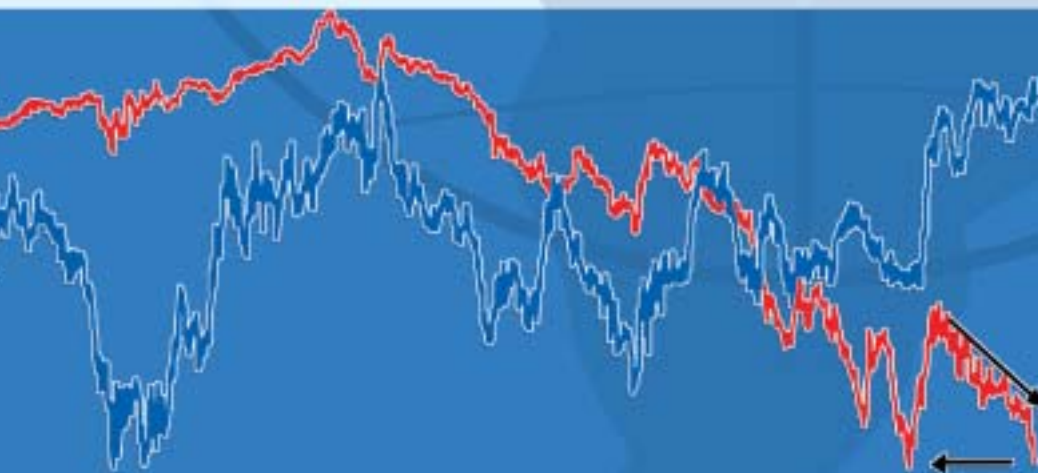


السنة الثالثة والعشرون - العدد الفصلي الثاني 2005

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004
- تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية
- مؤشر العولمة 2005



فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	مجلس المساهمين
5	مجلس الإدارة
5	أنشطة المؤسسة
7	صدر مؤخرًا
16	إتجاهات
19	مؤشرات

أغراض المؤسسة وأجهزتها

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهائه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقرير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام. ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حالياً على النحو التالي:

رئيساً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني

سعادة الأستاذ خالد عبدالرحمن المجحم

سعادة الأستاذ علي رمضان شنيبيش

سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي

سعادة الأستاذ محمد علي طالب

سعادة الأستاذ عبد اللطيف شعبان

سعادة الأستاذ عبدالقادر محمد أحمد

سعادة الدكتور محمد غسان الحبش

المدير العام:

السيد فهد راشد الإبراهيم

خطوة نوعية نحو دعم إعادة إعمار العراق

المؤسسة مع المصدرين السعوديين إلى القطاع الحكومي والهيئات العامة في العراق، ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.

وكانت المؤسسة قد اتصلت بدولها الأعضاء لتوضيح هذه الترتيبات التي تتيح للمصدرين العرب التصدير للعراق بضمنان المؤسسة. وتوجت هذه الاتصالات بتوقيع الاتفاقية المذكورة مع الصندوق السعودي للتنمية، ويجري استكمال الترتيبات لتوقيع اتفاقيات مماثلة مع عدد آخر من الدول العربية التي أبدت اهتماما بدخول السوق العراقي والمساهمة في إعادة إعمار العراق وتأهيل الاقتصاد العراقي. وتجدر الإشارة إلى أن العراق قد استفاد من ضمان المؤسسة خلال الفترة من عام 1982 إلى أغسطس عام 1990 كدولة مضيقة للاستثمار ومستوردة للسلع بقيمة تغطية تأمينية إجمالية بلغت 292.4 مليون دولار.

والله الموفق،،،

فهد راشد الابراهيم

المدير العام

حرصت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار على أن تكون في طليعة المؤسسات المالية العربية والدولية الساعية للمساهمة في جهود إعادة إعمار العراق وفي توفير عوامل النجاح الكفيلة بتسهيل انتقاله إلى مرحلة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

مستندية مؤجلة السداد صادرة عن المصرف العراقي للتجارة (TBI) أو أحد البنوك المساهمة في تأسيسه أو الشريكة فيه، شريطة ألا يتجاوز أجل السداد مدة (360) يوما وذلك بموجب الاتفاقية الإطارية التي سبق أن أبرمت بين المؤسسة وكل من وزارة المالية العراقية والمصرف العراقي للتجارة في نوفمبر 2004، والتي تلتزم بموجبها السلطات المختصة في العراق بسداد ما قد تؤديه المؤسسة من تعويضات لمصدرين عرب في حال عدم تسلمهم قيمة صادراتهم.

وبموجب هذه الاتفاقية يقوم الصندوق السعودي للتنمية، الذي يوفر تأمين ائتمان الصادرات السعودية من خلال برنامج الصادرات السعودية، بتوسيع الطاقة الاكتتابية للمؤسسة في العراق، والتي تم استنفاد حدودها التأمينية بتأثير الالتزامات القائمة التي نجمت عن تداعيات حرب الخليج الثانية، وذلك من خلال إعادة التأمين على عقود ضمان ائتمان الصادرات التي تبرمها

وتأكيدا على عزمها إحداث تطور نوعي في مجال الأعمال وأساليب التعاون العربي المشترك وممارساته، وفي إطار المساهمة في إعادة إعمار العراق وقعت المؤسسة والصندوق السعودي للتنمية في شهر مايو (أيار) الماضي اتفاقية إعادة تأمين لضمان ائتمان صادرات من المملكة العربية السعودية لجمهورية العراق.

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار التعاون الثنائي البناء بين المؤسسة والصندوق السعودي للتنمية وتعزيزا لدورهما في دعم التجارة العربية الخارجية، وخاصة تنشيط الصادرات العربية البينية، وعلى رأسها الصادرات السعودية التي سجلت متوسط تدفق بيني سنوي خلال خمس السنوات الماضية بلغ حوالي 7.6 مليار دولار، ومن جهة أخرى تغطي الاتفاقية الصادرات السعودية المؤهلة من السلع والخدمات إلى الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة العراقية والتي يتم استيرادها بموجب اعتمادات

الاجتماع السنوي لمجلس مساهمي المؤسسة في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية

تجديد تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2005، وتداول المجلس في المذكرة المرفوعة حول مستحقات المؤسسة على جمهورية العراق من فوائد تأخير على أوراق القبض التجارية وتعويضات للاسترداد وفوض مجلس الإدارة بإيجاد المعالجة المناسبة لتلك الديون بما يحفظ حقوق المؤسسة. كما وافق المجلس على تعديل القواعد والإجراءات المنظمة لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، واختار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الجديد وعددهم ثمانية لمدة ثلاث سنوات وأصبح المجلس يتكون من كل من السادة الآتية أسماؤهم:

- سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني
- سعادة الأستاذ خالد عبد الرحمن المجمع
- سعادة الأستاذ علي رمضان شنيش
- سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي
- سعادة الأستاذ محمد علي طالب
- سعادة الأستاذ عبد اللطيف شعبان
- سعادة الأستاذ عبد القادر محمد أحمد
- سعادة الدكتور محمد غسان الحبش

وفي الختام وافق مجلس المساهمين على عقد الدورة القادمة له في الموعد والمكان اللذين تعقد فيهما الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية، ووجه الشكر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة رئيساً وحكومة وشعباً على كرم استضافتهم وحفاوتهم بالمشاركين، كما وجه الشكر إلى مجلس الإدارة والمدير العام والعاملين بالمؤسسة على ما بذلوه من جهد في سبيل تحقيق ما تم إنجازه.

عقد مجلس مساهمي المؤسسة دورته الثانية والثلاثين في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يوم الثلاثاء الموافق 12 نيسان (أبريل) 2005 بحضور مندوبي الدول الأعضاء في المؤسسة. كما حضر الاجتماع السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وشارك في الاجتماع السيد مدير عام المؤسسة.

الترويج للاستثمار في أقطارنا العربية من خلال إصدار تقرير "مناخ الاستثمار في الدول العربية" لعام 2004 وإصدار النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار"، إضافة إلى تقديم خدمة رصد تدفقات الاستثمارات العربية البينية حيث أصبحت المؤسسة المرجع الوحيد لهذه البيانات. كما حوى الخطاب عرضاً للأداء المالي للمؤسسة الذي سجل تحسناً كبيراً، وتوجه سعادة الرئيس باسم مجلس المساهمين ومجلس الإدارة بالشكر إلى دولة المقر أميراً وحكومة وشعباً لما ظلت تلقاه المؤسسة من دولة الكويت من رعاية.

وأخذ المجلس علماً بوضع رأس مال المؤسسة، وتداول الأعضاء بشأن تعديل اتفاقية المؤسسة ووافق المجلس على جميع التعديلات المقترحة على النحو الذي تم رفعه بها من قبل مجلس الإدارة. كما أخذ المجلس علماً بتقرير مجلس الإدارة لسنة 2004 عن أعمال المؤسسة واعتمد الموازنة العامة وحساب الإيرادات والمصروفات وتقرير مدققي الحسابات للسنة المنتهية في 2004/12/31.

ومن جهة أخرى وافق المجلس على

افتتحت أعمال الدورة برئاسة سعادة الدكتور جواد ناجي حرز الله رئيس وفد فلسطين بصفته رئيساً للمجلس في دورته السابقة، وقد تم إقرار بنود جدول أعمال المجلس. وتم اختيار سعادة السيد أحمد علي بوكشيشة رئيس وفد دولة قطر ليتسلم رئاسة المجلس في دورته الحالية وسعادة السيد محمد سعد محمد المنيفي رئيس وفد دولة الكويت ليكون نائباً للرئيس. كما ألقى سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني رئيس مجلس الإدارة خطاباً استهله بتوجيه الشكر إلى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومته الرشيدة، وتناول الخطاب أهم سمات التقرير السنوي عن أعمال المؤسسة خلال عام 2004 شاملاً ذلك تطور عمليات الضمان وما بذلته المؤسسة من جهد لمراجعة عقود التأمين لمواكبة تطورات صناعة الضمان في السوق العالمي وإدخال عقود تأمين جديدة بدأ الإعداد بالنسبة لبعضها كعقود ضمان أعمال المقاولات الإنشائية والتسهيلات الائتمانية المصرفية. وتناول الخطاب مواصلة المؤسسة لجهودها في تطوير الوعي الاستثماري وتعزيز جهود



الاجتماعان الثاني والثالث لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2005

واطلع المجلس على نتائج عمليات المؤسسة خلال الفترة المذكورة حيث تسلمت المؤسسة (77) طلباً لضمان الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 180.1 مليون دولار أمريكي (52.7 مليون د.ك) بزيادة نسبتها 52.1% عن ذات الفترة من العام الماضي. وتم إبرام تسعة عشر عقداً جميعها في مجال ضمان ائتمان الصادرات بما فيها اتفاقية لإعادة التأمين بالإضافة إلى خمسة عشر ملحقاً زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود ضمان ائتمان صادرات مبرمة سابقاً. بلغت القيمة الإجمالية لهذه العقود والملاحق حوالي 46.8 مليون دولار أمريكي (13.7 مليون د.ك) بنسبة زيادة بلغت 37.2% عن الفترة ذاتها من العام السابق. تجدر الإشارة إلى أنه تم إبرام عقد ضمان ائتمان صادرات مع مصدر من دولة فلسطين وذلك لأول مرة منذ عمل المؤسسة.

وقد تقرر عقد الاجتماع الرابع لعام 2005 يوم الأربعاء 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 2005.

تم عقد الاجتماع الثاني لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2005 يوم الثلاثاء 12 نيسان (ابريل) 2005 في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو الاجتماع الاول لأعضاء مجلس إدارة المؤسسة في تكوينه الجديد والمشكل من ثمانية أعضاء أربعة منهم أعضاء سابقون يمثلون دولاً لها عضوية دائمة في المجلس وهي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والجمهورية الليبية ودولة الإمارات العربية و انتخب أربعة أعضاء جدد من كل من مملكة البحرين والجمهورية التونسية وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية وكل منها يمثل مجموعة من الدول الأعضاء.

حزيران (يونيو) أو أول تموز (يوليو) وذلك بمقر المؤسسة في دولة الكويت.

تم عقد الاجتماع الثالث لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2005 يوم الأربعاء 29 حزيران (يونيو) 2005 بمقر المؤسسة في دولة الكويت، وقد أخذ المجلس علماً بتقرير المدير العام للمؤسسة في شأن نشاط المؤسسة عن الفترة من 1/1/2005 وحتى 30/4/2005 وأشاد بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير.

وقد شارك السيد المدير العام للمؤسسة في الاجتماع. وانتخب المجلس الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني رئيساً له لمدة ثلاث سنوات، وصادق المجلس على مسودة المحضر السابق وقراراته، وأخذ علماً بقرارات مجلس المساهمين، وقرر توجيه الشكر للسادة أعضاء مجلس الإدارة السابق على جهودهم الكبيرة أثناء فترة عملهم بالمجلس، وقرر أن يعقد اجتماعه القادم الثالث لسنة 2005 في آخر

أنشطة المؤسسة

وفعالة لتقديم خدمات مشتركة في مجالي الضمان والتمويل عقد الملتقى الرابع في القاهرة تحت رعاية معالي وزيرة التعاون الدولي المصرية، بتاريخ 4 أيار (مايو) 2005، وقد شارك في الملتقى ما يزيد على (270) من الشخصيات الرسمية ورؤساء مجالس إدارة البنوك وقادة الهيئات العرب والشركات الصناعية والخدمية المصرية ونخبة من المستثمرين ورجال الأعمال العرب. وكان للملتقى صدقاً إيجابياً ملموساً في أوساط رجال الأعمال الذين التقوا وفد المؤسسة للباحث في فرص محددة للتعاون الثنائي. وقد تسلمت المؤسسة طلباً لضمان استثمار عربي

وسعيها لتمكين أكبر عدد ممكن من المصدرين والمستثمرين من الاستفادة من تلك الخدمات، قامت المؤسسة خلال الربع الثاني من العام بتنفيذ حملة بريدية شملت 1997 جهة من (3) دول عربية. كما قامت المؤسسة بتكثيف حملاتها التسويقية في المملكة العربية السعودية من خلال المكتب الإقليمي للمؤسسة في الرياض، إذ بلغ عدد الشركات التي تمت زيارتها في إطار هذه الجهود 94 شركة.

• ملتقيات آليات الضمان والتمويل

استمراراً لمبادرة المؤسسة بالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار بإطلاق آلية جديدة

• عمليات الضمان

أبرمت المؤسسة خلال الربع الثاني من العام 16 عقد ضمان ائتمان صادرات بلغت قيمتها نحو 37.7 مليون دولار أمريكي وكذلك 12 ملحقاً لعقود صادرات بقيمة 3.9 مليون دولار أمريكي ليلج إجمالي قيمة العمليات المضمونة 41.7 مليون دولار خلال هذه الفترة. وقد استفاد من هذه الضمانات 14 شركة مصدرة تنتمي إلى 7 دول عربية، وبلغ عدد الدول المستوردة 15 دولة منها 5 دول غير عربية .

• الجهود التسويقية لخدمات الضمان

بهدف مزيد من التعريف بخدماتها

وافد إلى مصر بقيمة (10) ملايين دولار أمريكي كما تسلمت طلبات ضمان ائتمان صادرات مصرية تزيد قيمتها على (50) مليون دولار أمريكي، جاءت كنتيجة إيجابية لانعقاد ملتقى القاهرة. ومن المؤمل تحقيق المزيد من الخدمات للتجارة الخارجية المصرية.

• مشاركة في اجتماع نادي براغ

شاركت المؤسسة في اجتماع نادي براغ الذي عقد في العاصمة الاستونية، تالين، خلال الفترة من 30 أيار (مايو) إلى الأول من حزيران (يونيو) 2005. ويمثل هذا الاجتماع منبراً لتبادل الخبرات والتجارب والتعرف على أهم المستجدات المتعلقة بصناعة الضمان وتبادل الخبرات بين الهيئات الأعضاء. ويضم نادي براغ، الذي تأسس عام 1993، (30) هيئة من الدول النامية ودول الاقتصادات المتحوّلة تمهيدا لانضمامها إلى اتحاد بيرن. وتدخل في عضوية نادي براغ إلى جانب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عدد من هيئات الضمان الوطنية والإقليمية منها الصندوق السعودي للتنمية والشركة المصرية لضمان الصادرات والشركة الأردنية لضمان القروض ووكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

• دورة تدريبية حول الإيجار

نظمت المؤسسة بالتعاون مع الشركة الدولية للإجارة والاستثمار دورة تدريبية متخصصة في مقرها بدولة الكويت حول موضوع الإيجار خلال الفترة من 30 نيسان (أبريل) إلى 4 أيار (مايو) 2005، شارك فيها 15 شخصا من الكوادر الفنية العاملة لدى الطرفين المنظمين، ووسع نطاقها لتشمل كوادر أخرى من هيئات الضمان العربية في السعودية والأردن والسودان. وقد تناولت الدورة مجمل المحاور المتعلقة بنظام الإيجار واستعرضت خلفيته والتعريفات المستخدمة وتطبيقات لحالات عملية وأنواع المخاطر المرتبطة به والمنظور القانوني والمالي والمحاسبي لإجراءاته وطبيعة العقود المستخدمة وأخيرا تبيان الفروقات بين الإيجار التقليدي والإجارة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد منح المشاركون شهادات متخصصة في موضوع الدورة التدريبية.

• الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية لمرام 11

شارك السيد المدير العام للمؤسسة في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب (مرام 11) الذي عقد بتاريخ 3 حزيران (يونيو) 2005 في مدينة بيروت بتنظيم من الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ومشاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والقطر المضيف (مملكة البحرين). وقد بحث الاجتماع مستجدات الخطوات التنظيمية المرتبطة باختيار ضيف الشرف للمؤتمر والمتحدث الرئيسي فيه ومشروع برنامجه وإعداد كراسه وتنظيم المعرض المصاحب له ووسائل الترويج له. وقد قدمت المؤسسة في الاجتماع مذكرة بشأن استعراض دور هيئات تشجيع الاستثمار العربية وفق التصور الجديد للمؤتمر ودورها المرتقب. وقد تقرر أن يعقد الاجتماع الرابع للجنة التحضيرية في مدينة المنامة، مملكة البحرين، مطلع تشرين الأول (أكتوبر) 2005. وقد تم إعداد بيان صحفي حول الاجتماع المذكور وقامت المؤسسة بإرساله إلى عدد من الصحف المحلية والعربية وإلى وكالات الأنباء العربية.

• مشاركات في مؤتمرات وفعاليات

شاركت المؤسسة في عدة مؤتمرات وملتقيات خلال الربع الثاني من العام شملت:

1. المؤتمر المصرفي العربي لعام 2005: "الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية" الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ودائرة تخطيط الاقتصاد - أبو ظبي، والذي أقيم في مدينة أبو ظبي خلال الفترة 4-5 نيسان (أبريل) 2005، وقد قام ممثل المؤسسة بتقديم عرض يتضمن الخدمات التي تقدمها المؤسسة للمستثمر والممول العربي.
2. مؤتمر تجمع صانعي الكابلات العربية الأول الذي نظمته شركة ميدال للكابلات المحدودة في المنامة خلال الفترة 25-27 نيسان (أبريل) 2005 وقدم خلاله السيد المدير العام ورقة عمل حول "دور

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تعزيز الاستثمارات والتجارة الخارجية".

3. ملتقى السودان الاقتصادي والاستثماري الذي عقد في مدينة الكويت خلال الفترة 1-2 أيار (مايو) 2005 بتنظيم غرفة تجارة وصناعة الكويت وقد شارك وفد من المؤسسة برئاسة السيد المدير العام. وقد طرح في الملتقى عدد من القضايا الاقتصادية والاستثمارية والتجارية ومعوقات انسياب الحركة الاستثمارية بين دولة الكويت وجمهورية السودان. وقام الوفد السوداني المشارك في الملتقى بزيارة إلى مقر المؤسسة في دولة الكويت اجتمع خلالها مع السيد المدير العام ووفد المؤسسة.
4. حلقة نقاشية نظمها المعهد العربي للتخطيط ضمن فعالياته وأنشطته حول "الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات" وعقدت في الكويت بتاريخ 3 أيار (مايو) 2005.
5. مؤتمر "الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي" البحرين للدراسات والبحوث في مدينة المنامة خلال الفترة 17-18 أيار (مايو) 2005.
6. الحملة الترويجية لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة التي نظمت في مدينة الكويت بتاريخ 31 أيار (مايو) 2005 واستعرضت الندوة ملامح البيئة الاستثمارية في منطقة العقبة، وجاءت في إطار برنامج متكامل تقوم به سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لترويج وتسويق المنطقة استثمارياً لعام 2005.
7. الدورة السابعة لمندى قرطاج للاستثمار خلال الفترة 16-17 حزيران (يونيو) 2005 بتنظيم من وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية (فيبا) تحت إشراف وزارة التنمية والتعاون الدولي. وقد تم خلال المنتدى تقديم العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في قطر التونسي.
8. الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مدينة بتراجايا، ماليزيا خلال الفترة 23-24 حزيران (يونيو) 2005 إذ شاركت المؤسسة في هذا الاجتماع بصفة مراقب ممثلة بشخص السيد المدير العام.



مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004 تحسن للعام الرابع على التوالي

المحلي الإجمالي) تحسنا في 10 دول مقابل تراجعته في 8 دول عربية أخرى، وشهد معدل التضخم انخفاضا في دولتين عربيتين مقابل ارتفاعه في 16 دولة عربية محافظا على معدلات تضخم دون مستوى 7% في معظم الدول العربية باستثناء 4 دول منها. كما شهدت أسعار صرف العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي استقرارا في معظم الدول العربية، مما يعتبر عاملا ايجابيا في تعزيز مناخ الاستثمار .

ويعتبر المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية (الميزان الداخلي والميزان الخارجي ومعدل التضخم)، منذ أن أطلق عام 1995، محاولة ما زالت أولية لقياس اتجاهات التحسن أو التراجع في أداء الاقتصادات العربية

بين التقرير السنوي العشرون حول "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004" الذي صدر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، جوانب ايجابية في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي عكست تواصل اتجاه تحسن مناخ الاستثمار في الدول العربية بشكل عام خلال عام 2004، إذ ارتفع المؤشر المركب لمكون المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية للعام الرابع على التوالي إلى 1.08 مقارنة مع 1.01 عام 2003 و 0.9 عام 2002، و 0.7 عام 2001، إلا أنه ما زال منخفضا عن أعلى مستوى بلغه عام 2000 حول 1.2.

ذلك على المؤشر الفرعي لمكون التوازن الداخلي (نسبة عجز أو فائض الموازنة للنتاج المحلي الإجمالي) الذي شهد تحسنا في 11 دولة عربية مقابل تراجعته في 6 دول عربية اخرى. بينما شهد المؤشر الفرعي لمكون التوازن الخارجي (نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري للنتاج

ويعزى التحسن في مناخ الاستثمار بوجه عام إلى تحسن أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك ايجابيا على الإيرادات ووضع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مما دعم برامج الإصلاح الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية التي تقوم بها هذه الدول، وتأثير

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	البيان
معدل النمو الحقيقي	-	2%	4%	2.5%	2.8%	4.2%	6.3%	2.8%	5.3%	5.2%	
ميزان المالية العامة للمنتج المحلي الإجمالي	تحسن في 11 دولة	تحسن في 10 دول	تحسن في 11 دولة	تحسن في 5 دول	تحسن في 8 دول	تحسن في 14 دولة	تحسن في 7 دول	تحسن في 9 دول	تحسن في 14 دولة	تحسن في 11 دولة	تحسن في 6 دول
ميزان الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي	تحسن في 11 دولة	تحسن في 8 دول	تحسن في 12 دولة	تحسن في 4 دول	تحسن في 13 دولة	تحسن في 17 دولة	تحسن في 11 دولة	تحسن في 15 دولة	تحسن في 12 دولة	تحسن في 10 دول	تحسن في 8 دول
معدل التضخم	ارتفع في 12 دولة	ارتفع في 11 دولة	ارتفع في 15 دولة	ارتفع في 7 دول	ارتفع في 13 دولة	ارتفع في 5 دول	ارتفع في 10 دول	ارتفع في 4 دول	ارتفع في 5 دول	ارتفع في 16 دولة	ارتفع في 4 دول
المؤشر المركب	1.05	1.03	1.1	(0.1)	0.9	1.2	0.7	0.9	1.01	1.08	

التدفقات الوافدة إلى أربع دول عربية أخرى (الإمارات، ليبيا، المغرب، اليمن).

أما فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال العام، فقد تصدرت الإمارات المجموعة بحوالي 1977.9 مليون دولار أمريكي وما نسبته 33.5% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة إلى اثنتي عشرة دولة عربية، جاءت بعدها السعودية (1654.5 مليون دولار أمريكي وحصّة 28.1% إلى إحدى عشرة دولة عربية)، والكويت (838.3 مليون دولار أمريكي وحصّة 14.2% إلى تسع دول عربية)، والأردن (500.1 مليون دولار أمريكي وحصّة 8.5% إلى ثماني دول عربية)، وسوريا (275.3 مليون دولار أمريكي وحصّة 4.7% إلى سبع دول عربية)، ومصر (222.4 مليون دولار أمريكي وحصّة 3.8% إلى ثماني دول عربية). وقد شكلت هذه الدول الست نحو 92.7% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة خلال عام 2004. كما هو مبين في الجدول التالي:

عنها البيانات، جاءت السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة لاستثمارات عربية وافدة قدرها 1297.3 مليون دولار بما نسبته 22% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال العام. تلتها مصر باستثمارات بلغت 1109 ملايين دولار (18.8%)، ولبنان بحوالي 1050 مليون دولار (17.8%)، والسودان بحوالي 657 مليون دولار (11.1%)، والإمارات بحوالي 525 مليون دولار (8.9%)، والمغرب بحوالي 374.4 مليون دولار (6.35%)، والبحرين بحوالي 274.2 مليون دولار (4.65%) والجزائر بحوالي 260.5 مليون دولار (4.4%)، كما هو مبين في الشكل أدناه.

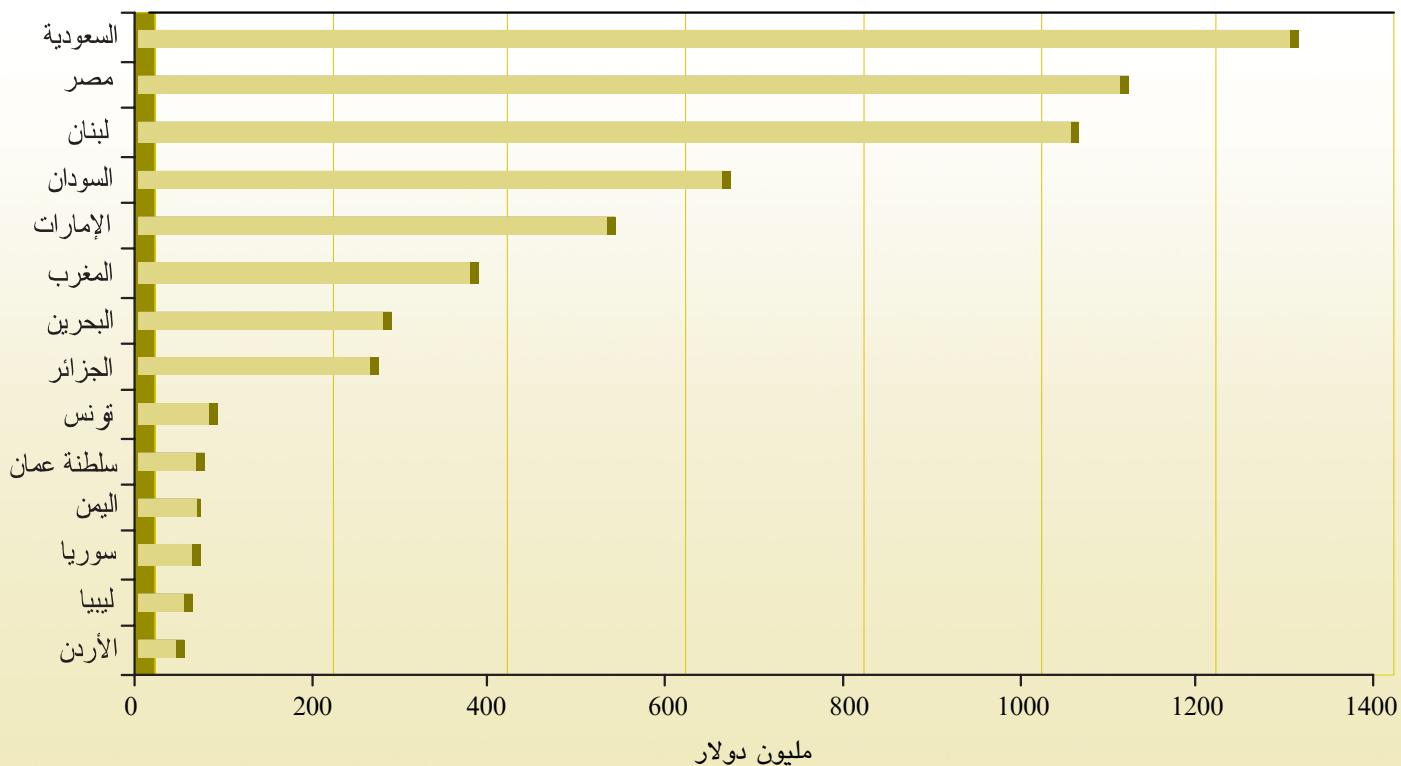
وقد استحوذت هذه الدول الثماني على نحو 94.1% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية.

وبالمقارنة مع عام 2003، شهدت عشر دول عربية ارتفاعا في حصتها من هذه التدفقات الوافدة الى أقاليمها (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، سلطنة عمان، مصر، لبنان)، فيما تراجع

وتوصيف مناخ الاستثمار فيها، اذ ما زال المؤشر يعتمد على البيانات التي تدعى *Hard Data*، وسيتم العمل على إدخال مكونات *Soft Data* في المدى القريب.

ارتفاع الاستثمارات العربية البينية الخاصة إلى مستوى قياسي حول 5.9 مليار دولار...

سجلت الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف، التي دأبت المؤسسة على رصدها في إطار قاعدة بيانات الاستثمارات العربية البينية منذ عام 1985، زيادة بنسبة 53.4% خلال العام موضوع التقرير إذ بلغت نحو 5.9 مليار دولار مقارنة مع 3.8 مليار دولار عام 2003، وبذلك بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2004 حوالي 35.9 مليار دولار مقارنة مع 32.1 مليار دولار من 1985 إلى نهاية عام 2003، بمعدل تدفق سنوي بلغ 1.8 مليار دولار. ومن بين أربع عشرة دولة عربية توافرت





توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2004

مليون دولار أمريكي

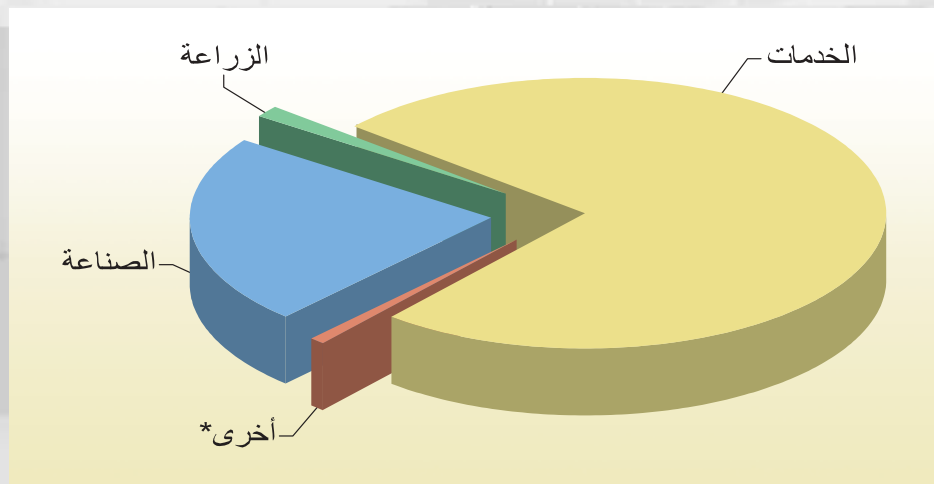
الإجمالي	الأقطار المضيفة													الأقطار المصدرة	
	اليمن	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	عمان	سوريا	السودان	السعودية	الجزائر	تونس	البحرين	الإمارات		الأردن
500.1	2.1		5.9		80.0		0.3	93.0	310.8	7.8	0.2				الأردن
1,977.9	28.0	160.6	717.1	13.9	234.4		20.4	57.0	720.0	0.9	15.5	7.2		3.0	الإمارات
21.2		9.8	0.0							10.4				1.0	البحرين
4.7		0.5	0.3	3.4						0.5					تونس
4.9		2.8					0.2				1.9				الجزائر
1,654.5	16.9	65.4	256.0	3.8	402.8		37.1	197.0		0.6		154.0	500.0	21.0	السعودية
8.6		0.2	6.9						1.5						السودان
275.3	1.7	0.0	10.6		46.0			82.0	131.4				3.5		سوريا
35.3	0.1	23.7	1.6				1.1		1.9					7.0	العراق
53.0												53.0			سلطنة عمان
47.1			8.9					7.0	26.2					5.0	فلسطين
67.1	7.9	0.0			50.5			2.0		6.7					قطر
838.3		105.9	86.6		236.3	62.6	0.3			210.0	51.6	60.0	25.0		الكويت
73.8	2.0	1.5	2.8				0.3	42.0	25.3						لبنان
28.3	2.7	2.7	1.8					15.0			6.1				ليبيا
222.4	0.2	1.4		26.3			1.3	125.0	44.0	23.6				0.5	مصر
2.2			0.1	1.6							0.5				المغرب
83.6			10.4					37.0	36.2						اليمن
5,898.4	61.5	374.4	1,109.0	49.0	1,050.0	62.6	61.1	657.0	1,297.3	260.5	75.8	274.2	525.0	41.0	الإجمالي

الاستثمارات، تلاه قطاع الصناعة بنسبة بلغت 23%، ثم قطاع الزراعة بنسبة بلغت 1.3% ثم جاءت القطاعات الأخرى التي لم يتم تحديدها بنسبة لم تتجاوز الواحد بالمائة، كما هو مبين بالشكل التالي.

المضيفة خلال الفترة (1995-2004). كما هو مبين بالجدول (في الصفحة التالية).

وعلى المستوى القطاعي تركزت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات، إذ استحوذ على ما نسبته 75% من هذه

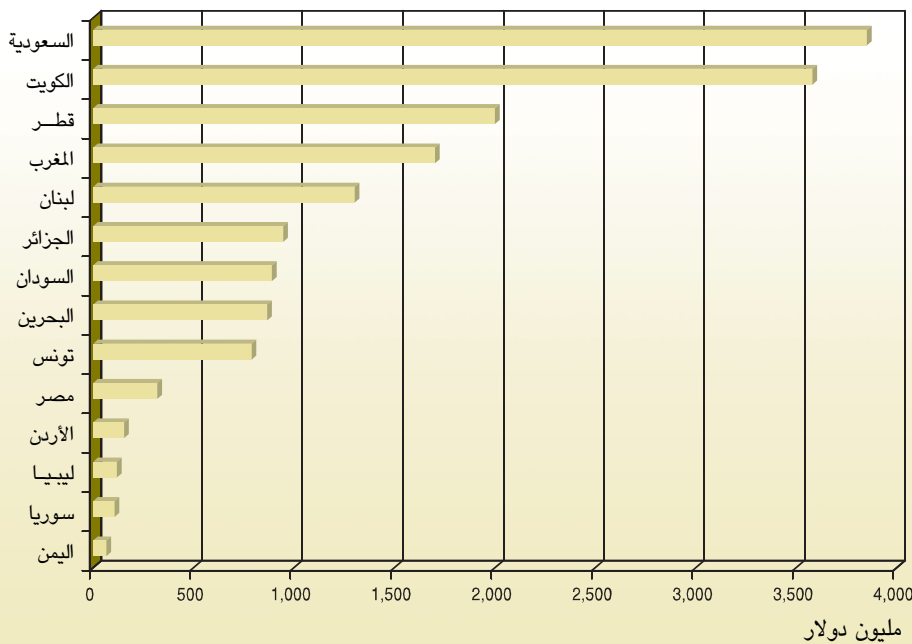
وبمقارنة تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة الوافدة المرخص لها خلال الفترة 1995 وحتى نهاية 2004، فإن هذه الاستثمارات ارتفعت من 1.43 مليار دولار عام 1995 إلى 5.9 مليار دولار أمريكي عام 2004 وهو أعلى مستوى تصل إليه الاستثمارات البينية خلال هذه الفترة التي شهدت تقلبات في حجم هذه التدفقات. وخلال تلك الفترة استمر لبنان في صدر مجموعة الأقطار العربية المضيفة للاستثمار باستثمارات تراكمية إجمالية بلغت 4.7 مليار دولار أمريكي وحصه 17.8% من الإجمالي، تلتها مصر (3.9 مليار دولار أمريكي وحصه 14.6%)، والسودان (3.8 مليار دولار أمريكي وحصه 14.1%)، السعودية (3.4 مليار دولار أمريكي وحصه 12.6%) والإمارات (2.4 مليار دولار أمريكي وحصه 8.8%) ثم سوريا (1.6 مليار دولار أمريكي وحصه 6.0%)، وشكلت هذه الدول الست نحو 74% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية



الاستثمارات العربية البينية الخاصة الوافدة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة 1995 – 2004

مليون دولار أمريكي

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	الإجمالي
الأردن	35.7	13.5	10.6	12.7	24.2	26.2	27.6	21.0	17.6	41.0	230.1
الإمارات	-	-	-	380.0	176.0	196.0	215.0	217.5	650.2	525.0	2,359.7
البحرين	13.0	-	-	16.0	14.0	-	217.4	159.6	191.7	274.2	885.9
تونس	54.7	70.2	135.0	290.0	506.0	49.1	69.1	75.0	67.4	75.8	1,392.3
الجزائر	3.5	-	-	122.0	85.8	347.5	350.0	54.6	80.4	260.5	1,304.3
السعودية	12.2	20.6	27.0	198.0	82.0	76.8	651.4	716.9	297.3	1,297.3	3,379.5
السودان	38.8	554.0	142.5	70.3	151.7	414.6	554.9	567.4	610.0	657.0	3,761.2
سوريا	333.5	303.0	328.0	212.0	224.0	8.7	43.5	46.5	42.4	61.1	1,602.7
سلطنة عمان	4.2	24.0	18.7	42.0	45.8	-	-	-	-	62.6	197.3
فلسطين	250.0	-	24.8	56.0	-	-	-	-	-	-	330.8
قطر	-	-	-	54.4	58.0	61.8	65.5	68.5	10.0	0.0	318.2
لبنان	157.8	250.0	312.0	400.0	500.0	350.0	225.0	650.0	850.0	1,050.0	4,744.8
ليبيا	-	-	-	-	-	80.4	85.0	82.7	102.6	49.0	399.7
مصر	455.0	711.0	532.0	390.0	277.0	113.0	96.5	100.4	125.5	1,109.0	3,909.4
المغرب	59.8	61.2	48.0	48.6	22.2	24.8	39.5	12.8	672.1	374.4	1,363.4
اليمن	11.9	86.0	11.0	22.2	16.7	68.5	6.5	139.4	126.4	61.5	550.1
المجموع	1,430.1	2,093.5	1,589.6	2,314.2	2,183.4	1,817.4	2,646.9	2,912.3	3,843.6	5,898.4	26,729.4



ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية لمستوى قياسي حول 16.7 مليار دولار...

تشير البيانات الأولية المتوافرة من أربع عشرة دولة عربية إلى أنها قد استقطبت خلال عام 2004 نحو 16.7 مليار دولار وهو رقم قياسي تصل إليه الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الوطن العربي منذ البدء برصد هذه الاستثمارات.

ويعزى هذا الارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى قيام العديد من الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كانت حكرًا على القطاع العام وتشمل قطاعات النفط والغاز والتعدين والبنية التحتية والاتصالات

زيادة تدفقات التجارة العربية الخارجية والبيئية...

تشير البيانات الأولية المتوافرة من اثنتي عشرة دولة عربية إلى أن تجارتها الخارجية عام 2004 بلغت نحو 530.2 مليار أمريكي (تتوزع على 316.7 مليار دولار أمريكي صادرات و 213.5 مليار دولار واردات) مقارنة مع 425.8 مليار دولار أمريكي عام 2003 (247.7 مليار دولار صادرات و 178.1 مليار دولار أمريكي واردات). وشكلت هذه الدول (الأردن، الإمارات، تونس، السعودية، السودان، سوريا، سلطنة عمان، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن) بالمتوسط خلال خمس السنوات الماضية (1999 - 2003) 80.5% من صادرات الدول العربية الخارجية الإجمالية ونحو 82.3% من وارداتها، وبناء عليه يمكن تقدير أن تكون الصادرات العربية الخارجية قد ارتفعت عام 2004 إلى نحو 393.5 مليار دولار مقارنة مع 303.1 مليار دولار عام 2003، وتقدير أن تكون الواردات العربية قد ارتفعت إلى نحو 259.5 مليارات دولار أمريكي مقارنة مع 198.4 مليار دولار أمريكي عام 2003.

وقد شكلت الصادرات العربية بالمتوسط خلال خمس السنوات الماضية نحو 3.7% من إجمالي صادرات السلع العالمية، بينما شكلت الواردات العربية بالمتوسط نحو 2.5% من إجمالي واردات السلع العالمية.

وشملت قائمة أكبر 30 دولة مصدرة في العالم في تجارة السلع دولتين عربيتين هما السعودية التي تقدمت من المرتبة (23) وحصة 1.2% في عام 2003 إلى المرتبة (20) وحصة 1.3% من الصادرات السلعية على صعيد العالم لعام 2004، والإمارات التي تقدمت من المرتبة (30) وحصة 0.8% في عام 2003 إلى المرتبة (28) وحصة 0.9% لعام 2004.

وقد تراوحت نسبة التجارة العربية البيئية إلى إجمالي التجارة العربية الخارجية بالمتوسط حول 8.7% خلال الفترة 1999 - 2004، وباستثناء صادرات النفط والوقود المعدني فإن هذه النسبة ترتفع بالمتوسط إلى 29.2%.

وقد تصدرت السعودية قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عام 2004 بتسجيلها استثمارات قدرت بنحو 3.8 مليار دولار أمريكي وحصة 23.1% من إجمالي الاستثمارات الواردة، تليها الكويت (3.6 مليار دولار أمريكي وحصة 21.4%)، وقطر (2.0 مليار دولار أمريكي وحصة 12.0%)، ثم المغرب (1.7 مليار دولار أمريكي وحصة 10.2%)، ولبنان (1.3 مليار دولار أمريكي وحصة 7.8%)، والجزائر (0.9 مليار دولار أمريكي وحصة 5.7%) وقد استحوذت هذه الدول الست على حصة تعادل 80.2% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية عام 2004.

والطاقة الكهربائية والمصارف والتأمين والإعلام والخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك إلى عودة الأموال العربية المهاجرة والمغتربة وإعادة استثمارها بينها حيث تدخل الاستثمارات العربية البيئية التي أفادت من قوانين الاستثمار الأجنبي وحوافزها ضمن أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بمعاملة الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار والاهتمام بتطوير استخدام تقنيات الترويج المتخصصة وخلق شبكات علاقات داخلية وخارجية تهدف إلى استقطاب المستثمرين وخاصة من مناطق جديدة مثل روسيا والصين والهند وتركيا وإيران ووسط وشرق أوروبا.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية

الدولة	2003		2004 (تقديرات)	
	القيمة مليون دولار أمريكي	النسبة (%) مليون دولار أمريكي	القيمة	النسبة (%)
الأردن	379.0	4.88	154.1	0.92
البحرين	517.0	6.65	865.4	5.19
تونس	584.0	7.51	788.9	4.73
الجزائر	634.0	8.16	945.5	5.67
السعودية	208.0	2.68	3,851.5	23.08
السودان	1,349.0	17.35	889.0	5.33
سوريا	150.0	1.93	106.7	0.64
قطر	400.0	5.15	2,000.0	11.99
الكويت	67.0	0.86	3,580.0	21.45
لبنان	358.0	4.61	1,301.3	7.80
ليبيا	700.0	9.01	118.1	0.71
مصر	237.0	3.05	319.3	1.91
المغرب	2,279.0	29.32	1,701.3	10.20
اليمن	-89.0	-1.14	65.9	0.39
المجموع	7,773.0	100.00	16,686.9	100.00

المصدر:

* بيانات 2003 من تقرير الاستثمار الدولي 2004 لانكتاد.

* بيانات 2004 من المصادر القطرية.

مليون دولار أمريكي

التجارة العربية الخارجية والبيئية 2004

الميزان التجاري		الواردات		الصادرات						الدولة
				2004			2003			
2004	2003	2004	2003	% العربية	منها دول عربية	العالم	% العربية	منها دول عربية	العالم	
4,836.1-	3,380.7-	8,128.2	5,743.3	40.2	1,323.1	3,292.1	41.3	975.8	2,362.6	الأردن
27,876.0	21,310.0	54,197.0	45,825.0	2.0	1,600.0	82,073.0	1.6	1,079.0	67,135.0	الإمارات
2,980.9-	2,887.7-	13,780.9	12,103.5	6.8	626.8	9,273.0	7.8	628.8	8,066.1	تونس
68,132.0	47,212.8	58,105.0	51,744.0	5.3	8,825.3	126,237.0	10.3	10,182.1	98,956.8	السعودية
192.0	6.0	3,586.0	2,536.0	11.4	430.0	3,778.0	11.9	303.6	2,542.0	السودان
4,927.3	5,089.9	8,567.6	6,563.6	11.7	1,582.0	13,494.9	11.4	1,323.5	11,653.5	سلطنة عمان
9,901.7	6,350.6	10,780.1	9,000.2	4.0	827.3	20,681.8	4.0	614.8	15,350.8	الكويت
12,665.0	7,463.5	8,608.0	7,200.0	3.6	765.8	21,273.0	3.6	525.3	14,663.5	ليبيا
4,492.0	1,425.0	4,933.0	4,739.0	19.5	1,838.0	9,425.0	19.5	1,202.7	6,164.0	سوريا
9,027.0-	6,614.9-	21,570.0	14,820.3	10.4	1,303.9	12,543.0	12.7	1,043.3	8,205.4	مصر
7,776.0-	5,451.1-	17,517.0	14,214.0	3.3	322.2	9,741.0	3.4	294.2	8,762.9	المغرب
1,062.0	367.0	3,777.0	3,557.0	10.5	509.1	4,839.0	11.9	466.8	3,924.0	اليمن
104,627.9	70,890.4	213,549.8	178,045.9	5.2	19,953.5	316,650.7	7.9	18,639.9	247,786.6	المجموع

المصدر: معلومات قطرية

ملاحظات:

- (1) الإمارات: تم تقدير التجارة العربية البيئية لعام 2004.
- (2) تونس: تم تقدير إجمالي العام بناء على أرقام أول 11 شهراً من عام 2004.
- (3) مصر وسلطنة عمان: تم تقدير إجمالي العام بناء على أرقام أول 10 شهور من 2004
- (4) سوريا تم تقدير إجمالي العام بناء على أرقام التجارة البيئية لأول 6 شهور خلال عام 2004.

دولار مقابل 230.4 مليار دولار عام 2003 بزيادة نسبتها 146.6%، أما فيما يتعلق بعدد الأسهم المتداولة انخفض إلى 57.03 مليار سهم عام 2004 مقابل 63.39 مليار سهم عام 2003 بما نسبته 10%، وانخفض عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الأربعة عشر في نهاية العام إلى 1597 شركة مقابل 1723 شركة كانت مدرجة في عام 2003.

تحسن متواصل في البيئة التشريعية الخاصة بالاستثمار...

شهد العام استمرار الدول العربية في تحسين البيئة التشريعية لاسيما فيما يتعلق

وتطوير أدوات جديدة مواكبة للمستجدات ودخول شركات جديدة والاهتمام بدور المستثمر المؤسسي وتحسين الجاذبية للمستثمر المحلي وفتح الأبواب للمستثمر الأجنبي. وقد تأسست نهاية العام البورصة العربية الموحدة ومقرها القاهرة، كما نشطت عمليات الإدراج المشترك الثنائي بين عدد من البورصات العربية.

بلغت القيمة السوقية لأسواق المال العربية الأربعة عشر التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي 622.4 مليار دولار عام 2004 مقابل 361.8 مليار دولار عام 2003 بزيادة نسبتها 72، وارتفعت قيمة التداول الإجمالي خلال العام إلى نحو 568.2 مليار

وبتحليل وضع الدول العربية التي توافرت حولها البيانات المتعلقة بالصادرات العربية البيئية، شكلت تلك الصادرات ما نسبته 40.2% من إجمالي الصادرات الخارجية للأردن مما يدل على أهميتها له، وتراوحت نسبتها لباقي الدول الإحدى عشرة ما بين 19.5% إلى 1.9%. ولم تتوافر بيانات متكاملة بشأن التركيبة السلعية للتجارة العربية البيئية عام 2004.

تحسن ملحوظ في أسواق المال العربية...

طبقت الدول العربية إجراءات ملحوظة خلال العام لزيادة عمق واتساع أسواقها المالية

وقد ركزت بعض الدول العربية جهودها الترويجية على القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية منها الأردن (صناعات أملاح البحر الميت والصناعات الغذائية وتكنولوجيا المعلومات)، ومصر (قطاعات البترول والصناعة وتكنولوجيا المعلومات)، واليمن (قطاعات الصناعة والإسكان والبنية التحتية والزراعة والثروة السمكية والصحة والسياحة). كما أنشأت 3 دول عربية مجالس للتنافسية (مصر، الأردن، المغرب) وأصدرت كل من مصر والأردن تقارير تنافسية قطرية. كما حرصت الدول العربية على تطوير نظم الإحصاءات والمعلومات لديها للتوافق مع المعايير الدولية وأن يكون هنالك مصدر واحد للمعلومات وإصدار المؤشرات الاقتصادية. وقد دخلت 6 دول عربية في "النظام المعمم لجمع ونشر البيانات" لصندوق النقد الدولي شملت الأردن والكويت ولبنان والسودان وسلطنة عمان وموريتانيا، بينما دخلت مؤخرا كل من مصر وتونس في النظام الخاص لجمع ونشر البيانات "لصندوق النقد الدولي". ومن جهة أخرى، تواصل 7 دول عربية (سلطنة عمان، البحرين، الأردن، السعودية، سوريا، لبنان، إضافة إلى الكويت) إقامة قواعد لجمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وإعداد وتنفيذ المسوحات اللازمة لذلك بالتعاون مع أطراف دولية (الإسكوا وانكتاد).

على صعيد الجهود الإقليمية للترويج للاستثمار شهد عام 2004 استكمالاً لعدد من المبادرات للنهوض بالجهود الإقليمية لتعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنها مشروع (بطاقة المستثمر العربي) الخريطة الاستثمارية العربية على الموقع الشبكي وتأسيس عدد من الاتحادات النوعية، لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وطرح مشروع مكتب عربي للترويج المشترك والحرص على تبادل المعلومات والخبرات والاهتمام بشكل أكبر برفع مستوى العملية الترويجية منها وتنظيمها وأسلوبها وإدارة وإمكانات مادية وبشرية.

كما واصلت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقديم خدماتها لدعم جهود الترويج للاستثمار في الدول العربية من خلال

100 منخفضاً أيضاً عن المعدل العالمي (22.92) خط لكل 100 نسمة)، باستثناء ثماني دول عربية هي فوق المعدل العالمي، أما بالنسبة لعدد مستخدمي الانترنت وانتشاره في الدول العربية فقد بلغ 11.1 مليون شخص عام 2003 بنسبة 1.6% من إجمالي المستخدمين في العالم، وبمعدل انتشار نسبته 4.16% من إجمالي السكان في الدول العربية، وبالنسبة لعدد أجهزة الحاسوب في الدول العربية فقد مثلت نحو 52.1% من إجمالي أجهزة الحاسوب في العالم.

تحسن ملحوظ في الجهود الترويجية...

استناداً إلى البيانات القطرية الواردة من الدول العربية بشأن جهودها الترويجية خلال عام 2004، والتي ترصدها المؤسسة سنوياً، شهد العام ارتفاعاً كمياً وتحسناً نوعياً ملحوظاً في معظم الأنشطة الترويجية التي أنجزت ووعياً متنامياً ورغبة أكيدة بتوفير بيئة الأعمال الأكثر ملاءمة للاستثمار. فقد شهد العام طفرة حقيقية في عدد الفعاليات الترويجية التي نظمتها 12 دولة عربية والتي بلغت نحو (212) فعالية ما بين مؤتمر وندوة ومنتدى وملتقى ومهرجان ودورة تدريبية وورش عمل. كما شاركت 12 دولة عربية في حوالي 93 فعالية ترويجية ما بين مؤتمر وندوة ومعرض وغيرها في دول عربية وأوروبية وآسيوية وأمريكية شمالية وفيما يتعلق بالزيارات الخارجية الترويجية فقد قام نحو 52 وفداً رسمياً من 10 دول عربية بزيارات ترويجية إلى العديد من الدول العربية والأجنبية وتم خلال العام تنفيذ أو مواصلة العمل في 43 منطقة حرة ومناطق صناعية وخاصة في (7) دول عربية وبلغ عدد الفرص والمشاريع الاستثمارية المعروضة من قبل 5 دول عربية، نحو 234 فرصة، حيث تصدرت ليبيا القائمة بـ 63 فرصة استثمارية، تلتها الأردن بـ 50 فرصة في مشاريع متنوعة صناعية وسياحية وزراعية، تلتها تونس بـ 45 فرصة استثمارية عرضت بكلفة تقديرية نحو 1.396 مليار دينار تونسي، ثم مصر بـ (42 فرصة) واليمن بـ (34 فرصة) بكلفة أكثر من مليار دولار.

بإصدار القوانين التي تسهل من انسياب التجارة والاستثمارات من وإلى تلك الدول، وتخفف القيود التي تحد من ذلك. كما تم رصد الاهتمام المتزايد من جانب الدول العربية لمواكبة تطورات التجارة العالمية، والتقنيات المستخدمة فيها وذلك من خلال الحرص على إصدار التشريعات التي تعزز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنها تنظيم التجارة الإلكترونية وحماية الملكية الفكرية، سعياً وراء إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار في تلك الدول تتوافر فيها كافة المعطيات وتنسجم مع التطورات العالمية من انفتاح الأسواق وعولمة الاقتصاد. أما في شأن التشريعات المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى أقاليمها، فقد واصلت الدول العربية خلال العام جهودها في تطوير هذه التشريعات فيما يخص إصدار قوانين جديدة أو تعديل قوانين قائمة. إذ تم رصد 41 قانوناً وإجراء جديداً لجذب الاستثمار قامت بها 10 دول عربية وشهد العام حوالي 78 ترتيباً ثنائياً ومتعدد الأطراف قامت بها 10 دول عربية مع دول عربية وأوروبية وآسيوية والولايات المتحدة، تنوعت بين توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم وعقد لجان مشتركة، لتشجيع وحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي.

اهتمام واضح بإدخال تطبيقات مكونات الاقتصاد الجديد...

رصد التقرير تطورات وضع الدول العربية في مؤشرات الاقتصاد الرقمي، التي تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن عدداً من الدول العربية اتخذت مبادرات متميزة خلال العام نحو تجسير الفجوة الرقمية وتعزيز المشاركة في التحضير للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في نوفمبر 2005 في تونس. ووفق الإحصاءات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2003 فقد بلغ معدل انتشار خطوط الهاتف الثابت في الدول العربية نحو 9.43 لكل 100 نسمة منخفضاً عن المعدل العالمي (18.66) خط لكل 100 نسمة)، باستثناء خمس دول عربية مصنفة فوق المعدل العالمي، وفي قطاع الهاتف النقال بلغ معدل الدول العربية 13.25 خط لكل

إصداراتها المتخصصة (نشرة ضمان الاستثمار وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية) وتقديم المشورة الفنية لدولها الأعضاء وفق الطلب، ودعم تأهيل الكوادر الوطنية على تقنيات الترويج للاستثمار وتقديم الخدمة الاستشارية والعمل على توفير المادة العلمية الخاصة بالترويج للاستثمار باللغة العربية خلال العام المقبل من خلال المركز الإلكتروني للترويج للاستثمار الذي تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) على شبكة الانترنت ليكون في متناول الكوادر العربية العاملة في المؤسسات المعنية بالترويج للاستثمار ومتابعة تنظيم مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب بالتعاون مع جامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الذي تولى الامانة الفنية لهذه المؤتمرات منذ ان اطلق فكرتها عام 1982 ويقوم بدوره بدعم دور القطاع الخاص العربي في مجالات الاستثمار والتجارة والجهود الترويجية للاستثمار من خلال إصداراته وتنظيم فعاليات متخصصة .

وقامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واتمام الحاصلات بالمشاركة في عدة فعاليات مختصة بالترويج وتأسيس وحدة مركزية للترويج للاستثمار لتقديم الدعم الفني وتنمية الموارد البشرية في دولها الأعضاء (35 دولة منها 16 دولة عربية).

ونظم المعهد العربي للتخطيط خلال العام (39) برنامجا تدريبيا أسبوعيا، و (6) برامج في مجال منح الدبلومات و (16) برنامج في مجال منح شهادات تخصصية شملت عدة قضايا خاصة بالاستثمار والتجارة والإدارة الكلية للاقتصادات العربية وخلافه وفي إطار برنامج الشهادات القطرية أفادت (4) دول عربية من (12) دورة تدريبية عقدت خلال العام. وتناولت المنظمة العربية للتنمية الإدارية موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل جذبها ضمن 290 برنامجا تدريبيا وعدد من ورش العمل والمؤتمرات الخاصة بتطوير وبناء المهارات الادارية العربية، خاصة مؤتمر الاستثمار والتمويل. ونظم صندوق النقد العربي (10) دورات تدريبية و (3) ورش عمل في مجالات ترتبط بتعميق المعرفة بالتجارة

العربية الخارجية والبيئية والاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلات الاتجاهات والمكونات الاقتصادية وموازن المدفوعات، موجهة لفائدة وتأهيل الكوادر الوطنية في الدول العربية الأعضاء.

وعلى الصعيد الدولي، ارتفع عدد الهيئات العربية المختصة بالترويج للاستثمار الأعضاء في الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا)، خلال العام موضوع التقرير من 20 هيئة إلى 23 هيئة من اصل 173 هيئة عضواً في الرابطة. كما أفادت الدول العربية من البرامج الترويجية المختصة والأدوات التي وفرها كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، الشبكة الاورومتوسطية لوكالات انعاش الاستثمار (انيمبا)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)، مكتب الخدمات الاستشارية للاستثمار الاجنبي المباشر (فياش)، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أوسيد)، وكذلك من شركات استشارية عالمية خاصة ومنظمات المجتمع المدني.

وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية...

كما استعرض التقرير وضع الدول العربية الاثنتي عشرة التي حصلت على تقويم سيادي خلال العام من وكالات التصنيف الائتماني العالمية، ووضع الدول العربية في مؤشرات تقويم المخاطر القطرية التي شملت المؤشر المركب للمخاطر القطرية، ومؤشر اليورومني، ومؤشر الانستيتيوشنال انفستور، ومؤشر دان اند برادستريت ومؤشر الكوفاس، ووضعها في عدد من المؤشرات الدولية المختارة شملت مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية ومؤشر العولمة ومؤشر التنافسية العالمي ومؤشر الضبابية ومؤشر التنمية البشرية ومؤشر فقر المياه ومؤشر الاستدامة البيئية، ومن جهة أخرى وضع الدول العربية في قاعدة بيانات "بيئة أداء الأعمال" للبنك الدولي التي تشمل: إجراءات تأسيس الكيان القانوني

لأعمال، قانون العمل، تسجيل العقار، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، إنفاذ العقود، وإفلاس الشركة. وقد أبدت الدول العربية مؤخرًا اهتمامًا متزايدًا بمتابعة أوضاعها في قاعدة بيانات (بيئة أداء الأعمال) والعمل على تحسينها مقارنة مع بقية دول العالم والتوجه لاتخاذ ما يلزم لمعالجة ما قد تتطلبه المصلحة العليا للقطر والإعلان عنه ليرى المستثمرون ما تم من إصلاحات في بيئة أداء الأعمال مما ينعكس إيجابًا على تعزيز الانطباع الإيجابي عن القطر .

وتناول التقرير في محوره الرئيسي تنامي مبادرات الإصلاح في الدول العربية ومؤشرات الادارة الرشيدة التي تزامنت مع تعالي الدعوات للإصلاح وأهمية انتهاز مبدأ الحاكمية (أو الحوكمة أو صلاح الحكم أو الادارة الرشيدة) في إدارة المؤسسات العامة والخاصة لما لذلك من انعكاسات ايجابية على أداء ونمو هذه المؤسسات في اطار عملية الإصلاح الشامل، وإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية ووضع آليات للتنسيق والتحاور حول الأولويات الملحة الواجب تحقيقها وتوفيرها لتحسين مستوى الأداء العام للدول للمنطقة.

وكلن قد صدر عن القمة العربية السادسة عشرة في تونس التي عقدت في مايو 2004 " وثيقة العهد والتضامن " التي بموجبها تعهد قادة الدول العربية بمواصلة خطوات الإصلاح الشامل التي بدأتها الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وأصبح بيان "مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي" الذي أعلنته القمة العربية في تونس المرجعية الرئيسية لعملية الإصلاح النابعة من داخل المنطقة لرسم ملامح مستقبل المنطقة وتسريع جهود التطوير والتحديث ووضعها في إطار منهجي يأخذ في الاعتبار مصالح الدول العربية وخصوصيتها النابعة من طبيعة احتياجاتها وبناء قدراتها وطموحها لتحقيق مستقبل أفضل لمواطنيها والتأكيد على أن الإصلاح والتطوير عملية ذاتية وأنها مستمرة في الوطن العربي وبدأت في فترة سابقة.

كما اطلقت عدة دعوات للإصلاح في



مكافحة الفساد		سيادة القانون		البيئة الإجرائية		فعالية الحكومة		الاستقرار السياسي		المشاركة السياسية		التصنيف المقارن
2004	2002	2004	2002	2004	2002	2004	2002	2004	2002	2004	2002	
4	5	3	5	1	2	4	2	2	3			ممتاز
7	5	2	6	5	8	6	8	4	3			جيد
4	7	6	4	6	4	4	4	8	8	7	9	متوسط
3	-	7	1	6	3	4	4	2	2	7	5	ضعيف
3	2	3	3	3	2	3	1	5	3	7	5	ضعيف جدا
21	19	21	19	21	19	21	19	21	19	21	19	إجمالي الدول العربية

وفي السياق ذاته اطلقت مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية (Governance for Development)، من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برنامج إدارة الحكم في الدول العربية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وعدد من المنظمات العربية والدولية تشمل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية واتحاد المحامين العرب واتحاد الصحفيين العرب واتحاد المصارف العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية وغيرها. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال تقوية أسس إدارة الحكم على مفاهيم المشاركة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون والانفتاح السياسي وتعزيز الكفاءة الإدارية.

وبالنسبة لوضع الدول العربية في مؤشرات الإدارة الرشيدة التي يصدرها معهد البنك الدولي التابع لمجموعة البنك الدولي، من خلال قاعدة بيانات تختص بمؤشرات (الإدارة الرشيدة) يلخص الجدول التالي وضع الدول العربية في مؤشرات الإدارة الرشيدة لمعهد البنك الدولي خلال الفترة 2000-2002 مقارنة مع الفترة 2002 - 2004:

في المنطقة. وقد انبثق عن هذه المبادرة "منتدى المستقبل" الذي شكل بعدا جديدا في العلاقات الخارجية للحوار بين وزراء الخارجية (يمثلون الحكومات) وأصحاب الأعمال (يمثلون القطاع الخاص) والمجتمع المدني (يمثل الأطراف غير الحكومية). وقد عقد "منتدى المستقبل" مؤتمره الأول في المغرب في ديسمبر 2004 وصدر عنه قرارات تختص بتهيئة بيئة اقتصادية شفافة في المنطقة تستند إلى التنافسية وانفتاح الأسواق وإشراك منظمات المجتمع المدني باعتبارها شريكا أساسيا في العملية الإصلاحية.

وقد أطلق المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في أوائل عام 2000 برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (POGAR) بهدف دعم وتطوير أنماط الحكم الصالح وما يتصل به من إصلاحات في الدول العربية التي تشملها قاعدة معلومات البرنامج (20 دولة عربية) ويتعاون البرنامج في تحقيق أهداف وجمع المعلومات الخاصة بالإدارة الرشيدة مع وزارات العدل والمجالس التشريعية والقضائية ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية. كما وتشتمل أنشطة البرنامج على تقديم المشورة بشأن السياسات والعمل على بناء القدرات المؤسسية وتحديد سيناريوهات الخيارات السياسية والنماذج الجديدة للحكم السليم وحسن الإدارة.

المنطقة العربية في مؤتمر صنعاء الإقليمي حول "الديمقراطية، حقوق الإنسان ودور محكمة الجرائم الدولية" في يناير 2004، ومؤتمر "قضايا الإصلاح في الوطن العربي: الرؤية والتطبيق" في الاسكندرية في مارس 2004، الذي نجم عنه توقيع "إعلان الإسكندرية" الذي أكد المشاركون من خلاله على قناعتهم بأن تنفيذ الرؤى الإصلاحية التي أعدها هي مسؤولية مشتركة بين الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمعات وجمع المشاركون على أن التأخير في تنفيذ الإصلاح سيزيد من تكلفته الباهظة والمتزايدة مع مرور الوقت، كما دعا المشاركون إدارة مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع جامعة الدول العربية لتنظيم سلسلة من المؤتمرات الدورية والندوات المتخصصة لمتابعة بحث هذه القضايا واستعراض تجارب ناجحة على المستويين العربي والدولي، وإنشاء منبر عربي للإصلاح في إطار مكتبة الإسكندرية، وتشكيل لجنة متابعة تنعقد مرة كل ستة أشهر لاستعراض الإنجازات وتقديم الدعم لمنبر الحوار.

وفي الاطار ذاته اعلنت مبادرة "الدول الثمان الكبرى G-8" في يونيو 2004 التي صدر عنها "الإعلان عن الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك"، وتم طرح مجموعة من البرامج المتنوعة لدعم جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي

تطور الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية

تنامي الاستثمارات العربية في الخارج...

في إطار عولمة نشاطها، تصاعد اهتمام الشركات العربية بالاستثمار في دول خارج أقاليمها، وكانت سابقا تركز على مجالات العقار والصناديق الاستثمارية، فأصبحت تدخل في قطاعات صناعية منتجة وعالية القيمة المضافة منها استثمارات الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في مشاريع مصافي النفط في الصين، وقامت شركات أخرى بالاستثمار في مصارف وفنادق ومصانع متعددة.

فتح قطاعات جديدة للاستثمار...

توالى فتح قطاعات جديدة للاستثمار الخاص في الدول العربية وتفعيل برامج الخصخصة، ففي سوريا صدر قرار بالسماح لشركات التأمين الخاصة بالعمل فيها بموجب قانون التأمين الجديد، وفي قطر أعلن عن تشكيل هيئة لتنظيم قطاع الاتصالات تتولى مهمة وضع القرار وتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما سيتولى المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وضع الخطوط الإرشادية للسماح للشركات الأجنبية بالعمل في قطر في هذا القطاع، وأطلقت في الأردن خدمات ثالث مشغل للهاتف الخليوي في البلاد باستثمار قدره 70 مليون دولار أمريكي في المرحلة الأولى من أصل 300 مليون تعتزم استثمارها خلال فترة 15 سنة للوصول لنسبة انتشار 60%، وفي سلطنة عمان أعلن عن طرح 30% من أسهم شركة عمان تل للمرة الأولى للاكتتاب العام مع إتاحة الفرصة لصغار المستثمرين، وفي ليبيا تم الإعلان عن السماح للبنوك الأجنبية بتملك حصص تصل إلى 50% وأنه سيتم طرح 5 مصارف ليبية للخصخصة خلال العام، وفي العراق أجاز البنك المركزي عمل ثمانية مصارف عربية وأجنبية بالبلاد وبهذا يصبح إجمالي البنوك العربية والأجنبية التي سمح لها

تواصل نشرة ضمان الاستثمار متابعة عامة للمستجدات التي تشهدها البيئة الاستثمارية في الدول العربية وفق محاور تعنى بحجم واتجاهات التدفقات الاستثمارية والقطاعات الجاذبة للاستثمار والعلاقات الإقليمية والتطورات النوعية لجهة تبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لحسن التخطيط الاستراتيجي على مستوى القطر ومستوى المؤسسة. في هذا الإطار ندرج تلك المستجدات التي تم رصدتها خلال الربع الثاني من العام.

تدفقات استثمارية للدول العربية...

● مصر

أعلنت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أن قيمة مساهمات الأجانب في رؤوس أموال الشركات التي تم تأسيسها خلال الربع الأول من العام بكلفة استثمارية بلغت 4.3 مليار جنيه مصري (نحو 755 مليون دولار أمريكي) مقابل 2.38 مليار جنيه في الربع الأول من عام 2004، من إجمالي بلغ 9.9 مليار جنيه مصري مقارنة مع 6.17 مليار جنيه للفترة ذاتها، وان إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها أو توسعت بلغ 1673 شركة مقابل 896 شركة خلال الفترة المذكورة، كما أعلنت إدارة المنطقة الحرة بالإسكندرية موافقتها على إقامة 18 مشروعا (نحو 74 مليون دولار أمريكي) تشمل 7 مشروعات صناعية و6 مشروعات تخزينية و4 مشروعات في مجال الخدمات البترولية ومشروعا مزدوج النشاط في التخزين والصناعة. وشهدت المنطقة الحرة بالسويس الموافقة على 3 مشروعات صناعية باستثمارات قدرها 1.5 مليار دولار أمريكي تتيح 117 فرصة عمل. كما افتتحت شركة "هيرو" السويسرية أكبر مصنع للمربيات في المنطقة باستثمار قيمته 10 ملايين دولار وتم التوقيع بين شركة مصرية وأخرى ألمانية لإنتاج مضخات البترول (مساهمة 52%) وهو الأول من نوعه في المنطقة لإنتاج نوعيات متعددة من المضخات المتخصصة وأعلن عن تأسيس

شركة مصرية بريطانية للترويج للسياحة في مصر وتملك العقارات.

● لبنان

أعلنت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) الى ان حجم المشاريع التي ساندها المؤسسة خلال خمسة الشهور الأولى من العام الجاري بلغ قيمته 544 مليون دولار أمريكي توزعت على قطاعات السياحة والتكنولوجيا والصناعات الغذائية.

● ليبيا

أعلنت هيئة تشجيع الاستثمار الليبية من خلال موقعها الشبكي أن إجمالي المشاريع الاستثمارية التي تمت الموافقة عليها منذ بداية عام 2000 ولغاية 30 نيسان (أبريل) 2005 بلغ 117 مشروعا بتكلفة استثمارية قدرت بنحو 904 ملايين دولار شكلت المساهمات الأجنبية ما نسبته 85% منها ووفرت نحو 9511 فرصة عمل.

● الجزائر

أعلن عن اول مشروع لتحلية المياه في الجزائر بالمشاركة بين شركة جنرال الكترينك (70%) وشركة الطاقة الجزائرية (30%) لمعالجة 200 الف متر مكعب من المياه يوميا وهو احد اكبر المشاريع من نوعه في العالم وسيعالج مشكلة شح المياه لنحو 25% من سكان العاصمة الجزائرية.

وفي قطاع النقل تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين مجموعة الخرافي الكويتية والحكومة المصرية لإنشاء شركة جديدة للقيام بمشروعات مشتركة في مجالات شبكات الطرق والمواصلات برأس مال 5 مليارات جنيه مصري (نحو مليار دولار أمريكي)، وسيكون اول المشروعات انشاء خط سكك حديدية يربط بين مدينة مرسى علم ومحافظة أسوان.

وفي قطاع الصناعة تمكنت مجموعة الخرافي الكويتية من الفوز بشراء شركة مصرية لصناعة الورق طرحت أسهمها في إطار برنامج الخصخصة وبلغت قيمة الصفقة 135 مليون جنيه مصري (نحو 27 مليون دولار أمريكي) وأعلنت الشركة الكويتية عزمها على زيادة الطاقة الإنتاجية للشركة المصرية من خلال استثمار 350 مليون جنيه (نحو 70 مليون دولار أمريكي). كما تتباحث السعودية ومصر لوضع استراتيجية للتعاون الصناعي بينهما في مجال صناعة البتروكيماويات وانشاء مشاريع استثمارية سعودية في مصر منها الشركة المصرية- السعودية للتعبئة بكلفة استثمارية بلغت 140 مليون دولار أمريكي ومشروع لانتاج الامونيا واليوريا بكلفة استثمارية بلغت 700 مليون دولار أمريكي والنظر في الاستثمار في شركات الاسمدة.

وفي قطاع التكنولوجيا، وقعت مجموعة عارف الكويتية مع الحكومة السودانية عقدا لإنشاء وتنفيذ مدينة تكنولوجيا في السودان بتكلفة تقدر بنحو 400 مليون دولار أمريكي.

وفي القطاع العقاري قامت شركة بيت التمويل الخليجي البحرينية مع شركاء من الكويت والمغرب بتأسيس شركة برأس مال يبلغ 50 مليون دولار أمريكي، للاستثمار في القطاع العقاري في دول المغرب العربي بداية في ليبيا بنظام (البوت).

وبالنسبة للمناطق الحرة الحدودية المشتركة، ستقيم شركة سعودية منطقة حرة خاصة نموذجية متعددة الأغراض في منطقة الكرامة على الحدود العراقية -الأردنية بكلفة استثمارية بلغت نحو 84 مليون دولار أمريكي للبنية التحتية ستنفذ خلال 4 أعوام من اصل ملياري دولار متوقع استثمارها ستخلق 20 الف فرصة عمل جديدة.

سنوات وأعلنت شركة الحبتور الإماراتية بدء العمل في إقامة مشروع فندق وقصر مؤتمرات في لبنان مما سيرفع استثمارات هذه الشركة في لبنان إلى نحو 250 مليون دولار، وفي المغرب باشرت شركة دبي القابضة تنفيذ مشروع ترفيهي عقاري (امواج) بكلفة استثمارية تصل إلى ملياري دولار سيوفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لنحو 100 ألف شخص، وقد اعلنت شركة اوراسكوم المصرية عن استثمار قيمته 63 مليون دولار أمريكي لبناء منتجعات وفنادق سياحية في امارة رأس الخيمة في دولة الامارات العربية المتحدة.

وفي قطاع الاتصالات طرحت شركة كويتية - أردنية خدماتها في سوق الاتصالات الأردنية خلال الربع الثاني من العام بحجم استثمار يصل الى 353 مليون دولار أمريكي وستكون هذه الشركة رابع مشغل للهاتف النقال في الأردن، وستوفر فرص عمل تصل إلى 500 وظيفة مباشرة ونحو 1500 وظيفة غير مباشرة خلال السنوات المقبلة.

وفي القطاع المصرفي أعلنت مجموعة من رجال الأعمال من السعودية ودول خليجية أخرى تأسيس أول مصرف إسلامي استثماري متخصص في التمويل والاستثمار في المشاريع الواعدة والناشئة برأس مال مصرح به 500 مليون دولار أمريكي في البحرين، وأخذ احد البنوك الأردنية قراره بالمساهمة في رأس مال شركة إماراتية تحت قيد التأسيس ستعمل في الأسواق المالية والاستثمارات المصرفية وسيبلغ رأس مال الشركة نحو 320 مليون دولار ستطرح أسهما للاكتتاب العام في سوق أبوظبي للأوراق المالية، كما افتتح مصرف السلام في الخرطوم بالسودان وهو مشروع إماراتي - سوداني مشترك بلغت مساهمة الإمارات فيه 100 مليون دولار أمريكي وطرحت أسهم بنك الإمارات والسودان للاكتتاب الخاص ثم العام براس مال مدفوع بلغ 113.5 مليون دولار أمريكي وسيعمل البنك في الخرطوم وفقا للشرعية الاسلامية. وأعلنت شركة الخليج للتأمين الكويتية عن شراء حصة شركة اريج البحرينية بالكامل في إحدى شركات التأمين في مصر بقيمة نحو 5.1 مليون دولار أمريكي.

بممارسة النشاط المصرفي في العراق 18 بنكا، وفي السعودية أقر مجلس الشورى تشجيع استثمارات القطاع الخاص السعودي في مجالات الطيران المدني والنقل الجوي. وفي قطاع النفط والغاز ستقوم قطر مع مجموعة اكسون موبيل الأمريكية بالعمل على مشروع غاز قطر-2 بقيمة ملياري دولار لتزويد بريطانيا بالغاز الطبيعي المسال، كما ان شركة يابانية فازت بعقد مشروع "دولفين" لمعالجة وضخ الغاز من قطر الى الامارات بكلفة قدرها 1.6 مليار دولار أمريكي استكمالاً للمشروع الذي بدأ عام 2004 بملكية اماراتية(51%) وفرنسية وأمريكية (24.5% لكل منهما)، كما عرض اليمن 7 قطاعات للاستكشاف النفطي أبدت 20 شركة عالمية الاهتمام بها وكانت مصر قد وافقت على 16 اتفاقية جديدة لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي باستثمارات قيمتها 250 مليون دولار. وفي الكويت ما زالت اللجنة المالية البرلمانية تعمل على تعديل مشروع تطوير حقول نفط الشمال الذي يحدد مساهمة الشركات الأجنبية عند طرحه. وتم في ابو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة تأسيس أول بورصة للطاقة في المنطقة بالتعاون مع بورصة نيو يورك للطاقة والتجارة (نايمكس).

تنامي الاستثمارات العربية البينية....

تأسست أول شركة عربية للاستثمار في مشاريع الخصخصة في مصر بين شركات مصرية وسعودية وإماراتية برأس مال قدره 150 مليون دولار باسم "اويسيس ايجيبت" للإفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الصناعية ومنها المنسوجات والسلع الاستهلاكية.

في قطاع السياحة دخلت مجموعة شركات من البحرين والكويت والإمارات في مشروع سياحي في الأردن أطلق عليه "مشروع المدن الملكية" وقد بوشر تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع والتي أطلق عليها "بوابة الأردن". كما سيقام مشروع ضخم بعنوان سرايا العقبة بكلفة قدرها 242 مليون دولار أمريكي مع شركة سعودي اوجيه لخلق 3 الاف فرصة استثمارية وينفذ خلال 3 الى 5

علاقات جديدة...

واصلت الدول العربية تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول أمريكا اللاتينية، إذ عقدت "قمة برازيليا" في البرازيل في مايو 2005 وتم الاتفاق مبدئياً فيها على إقامة مناطق تجارة حرة بين الدول اللاتينية ومجلس التعاون الخليجي. وعلى صعيد العلاقات العربية- الأوروبية عقدت الجولة التفاوضية العشرين بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في بروكسيل لتسريع حسم القضايا العالقة قبل نهاية العام الحالي، وبالنسبة للعلاقات العربية - التركية تم التوقيع على اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارية حرة بين تركيا ودول الخليج العربية. كما حصلت شركة تركية بالاشتراك مع شركتين يابانيتين على عقد صيانة بقيمة 514 مليون دولار أمريكي لمشروع قطار دبي الذي سيكلف إنشاؤه 3.4 مليار دولار أمريكي أغلبها من القطاع الخاص الإماراتي وستنتهي المرحلة الأولى عام 2009. وعلى صعيد العلاقات العربية - الأمريكية، دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة حيز التنفيذ، فيما استمرت كل من الكويت وسلطنة عمان والإمارات بالمفاوضات للدخول في اتفاقيات مماثلة. وعلى صعيد آخر، قدمت شركة تا تا الهندية للكيماويات عرضاً بقيمة 450 مليون دولار لشراء الشركة المصرية للاسمدة والتي تمتلك الحكومة المصرية 46% من أسهمها. وحصلت شركة هيونداي الكورية الجنوبية على عقد بقيمة 696 مليون دولار لبناء محطة للطاقة الكهربائية في الإمارات مما يجعل إجمالي عقودها في قطاع المشاريع الكهربائية والغازية والنفطية في الكويت والإمارات نحو 1.1 مليار دولار.

تطورات نوعية في بيئة الاستثمار...

وفيما يتعلق بتبسيط إجراءات ومعاملات الاستثمار شهدت مصر تطوراً نوعياً فقد أعلنت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (جافي) أن المدة الزمنية لتأسيس الشركات قد انخفض إلى 2 - 3 أيام وبحد أقصى 15 يوماً في إطار النظام الواحد للاستثمار، وأنه سيتم السماح لمشاريع المناطق الحرة بالتحول للاستثمار في الداخل، كما ان الهيئة ستصدر تراخيص مؤقتة في قطاعات الصناعات الميكانيكية والهندسية والخشبية والسياحة في محافظة الإسكندرية للتيسير على المستثمرين،

وفيما يتعلق بالتطورات التشريعية أقر في سوريا مشروع قانون خاص لاحداث مصارف اسلامية في البلاد وكذلك مشروع قانون الجمارك الجديد في إطار خطة متكاملة لتبسيط وتحديث الإجراءات الجمركية في الدولة، وكانت اليمن أيضاً قد أقرت مشروع قانون جديد للتعريف الجمركية، وعلى صعيد الجهود الترويجية أطلقت اليمن حملة ترويجية تشمل عدة دول أوروبية لتنشيط الوضع السياحي وزيادة الاستثمارات السياحية في البلاد، وتأسس في ابو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة شركة للتطوير والاستثمار السياحي برأسمال قدره 100 مليون درهم إماراتي مدفوع من قبل هيئة أبو ظبي للسياحة بهدف ادارة القطاع السياحي على أسس تجارية وبالتعاون مع القطاع الخاص وترويج مناطق الاستثمار السياحي ولها حق فتح مكاتب وفروع داخل وخارج الدولة، كما صدر قانون بتحويل ملكية جزيرة السعديات إلى هيئة أبو ظبي للسياحة وأتاح القانون حق الملكية للأجانب، وفي السعودية بإشراف الهيئة العامة للاستثمار أطلقت حملة ترويجية لجذب استثمارات تقدر بنحو 613 مليون دولار أمريكي لفرص استثمارية في عدة قطاعات اقتصادية وبدأت الحملة في فرنسا تليها الولايات المتحدة الأمريكية، كما قام وفد من سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة الأردنية بزيارة إلى الكويت بهدف تعريف المستثمرين من الكويت بالفرص الاستثمارية المتاحة في العقبة، في حين أعلنت مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية عزمها فتح مكاتب لترويج الاستثمار بداية في عدد من الدول الخليجية. وفي إطار جائزة مجلة الاستثمار الأجنبي المباشر FDi Magazine التي تصدرها مجموعة الفاينانشال تايمز لافضل مدن المستقبل جذبا للاستثمار حسب المناطق الجغرافية المختلفة، فإنه بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط حصلت إمارة دبي على جائزة أفضل أداء كلي وأفضل نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للنقل، وحصلت السعودية على جائزة أفضل المقومات الاقتصادية وحصلت اليمن على جائزة أرخص كلف للعمالة، ولبنان على جائزة أفضل موارد بشرية، وقطر على جائزة أفضل جهود= للترويج للاستثمار. وعلى صعيد العمل العربي المشترك،

وافق مجلس وزراء السياحة العرب على إنشاء المنظمة العربية للسياحة و3 شركات للنقل السياحي وإدارة وتشغيل الفنادق وإعداد البرامج السياحية بين الدول العربية برؤوس أموال تبلغ نحو 800 مليون دولار، كما وافقوا على إنشاء أول بنك استثماري سياحي برأس مال قدره 266 مليون دولار أمريكي ستكون من مهامه توفير التمويل اللازم للمشاريع السياحية العربية المشتركة وتشجيع القطاع السياحي العربي وتمويل البنية الأساسية للمشاريع السياحية المشتركة، وفي مصر أعلن الاتحاد العربي لرأس المال المخاطر التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية تغيير اسمه إلى "الاتحاد العربي للاستثمار في الملكية الخاصة" بهدف توسيع نشاطه ونطاق عمله ليشمل شركات وصناديق الاستثمار في الملكية الخاصة إلى جانب شركات المال المخاطر.

وفي شأن افتتاح مكاتب وفروع

لمؤسسات دولية، افتتح في الرباط بالمغرب مكتب إقليمي لبنك الاستثمار الأوروبي (مقره لوكسومبرج) وهو الثالث بعد مكاتب القاهرة وتونس لغرض تنسيق تمويل البرامج الممولة من الاتحاد الأوروبي. واختيرت القاهرة لتكون مقراً إقليمياً لمجموعة عمل للاستثمار بالتعاون بين مجموعة الدول الثمان الكبرى ومجلس الأعمال العربي وعدد من المسؤولين من المنطقة لاقتراح سياسات جديدة لتشجيع وجذب الاستثمارات العالمية للمنطقة العربية ودفع التنافسية فيها خاصة بعد تأسيس مجالس للتنافسية في مصر والأردن والمغرب وقريبا في الإمارات والكويت. وكان قد عقد في الدوحة في ابريل 2005 مائدة مستديرة لمناقشة تقرير التنافسية في الدول العربية 2005، وهو الثاني من نوعه والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وقد صنف مؤشر التنافسية العربية الدولي (وهو متوسط لثلاثة مؤشرات فرعية تشمل وضع القطر لجهة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة المؤسسية العامة والاقتصاد الكلي) 12 دولة عربية جاءت قطر في صدارتها، تليها الإمارات، البحرين، سلطنة عمان، الأردن، تونس، السعودية، المغرب، مصر، الجزائر، لبنان، واليمن على التوالي. كما صدر عن المعهد العربي للتخطيط مطبوعة بعنوان "التنافسية تحدي الاقتصادات العربية" في ابريل 2005،

رؤساء دول وحكومات ووزراء من 132 دولة للتباحث في رفع مستوى التنمية في دول الجنوب واليات التجارية البينية (جنوب - جنوب). وصدر عن القمة إعلان الدوحة وخطة عمل الدوحة ووافقت القمة على اقتراح قطري بإنشاء صندوق الجنوب للتنمية والظروف الإنسانية ضمن مقترحات أخرى طرحت.

أعلن في الأردن عن إطلاق مشروع مركز تطوير الأعمال خلفا لمشروع الشراكة الأردنية الأمريكية للأعمال الذي أنشئ عام 1999 بهدف تعزيز تنافسية الصناعة الأردنية ودعم دخول الشركات الأردنية إلى السوق الأمريكي. واستضافت الدوحة "قمة الجنوب الثانية" لمجموعة الـ 77 والصين بمشاركة

وكان المعهد قد أطلق مؤشر التنافسية العربية الإقليمي الأول العام الماضي وهو بصدد إطلاق الإصدار الثاني منه. ومن جهة أخرى، أعلن في الأردن عن تشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون تأسيس هيئة مستقلة لمحاربة الفساد وفق المعايير الدولية، علما بان في الأردن منتدى الشفافية الأردني الذي هو فرع من منظمة الشفافية الدولية تأسس منذ 4 سنوات. كما

مؤشرات

مؤشر العولمة 2005

فنزويلا، تركيا، البرازيل، بنغلاديش، مصر، اندونيسيا، الهند وإيران في الترتيب الدول العشر الأخيرة على التوالي.

وبالمقارنة مع عام 2004 فقد حققت 26 دولة في المؤشر تحسنا منها دولتان عربيتان (المغرب ومصر)، بينما تراجعت 27 دولة منها دولتان عربيتان (تونس والسعودية)، فيما احتفظت 9 دول بترتيبها من العام السابق، منها إيران في الترتيب الأخير.

وبالنسبة لوضع الدول العربية في

المؤشر، فقد غطى مؤشر العولمة 2005 أربعة دول عربية فقط، جاءت تونس في المرتبة الأولى عربيا وفي الترتيب (37) عالميا متراجعة عن ترتيبها (35) عام 2004، تلتها المغرب (الترتيب (40) عام 2005 مقارنة مع الترتيب (47) عام 2004)، ثم السعودية (الترتيب (45) مقارنة مع الترتيب (41))، و أخيرا مصر (الترتيب (59) مقارنة مع (60) للفترة ذاتها.

ويبين الجدول التالي وضع الدول العربية

في مؤشر العولمة منذ صدوره عام 2001.

الترتيب عالميا	الدولة	الترتيب عربياً				
		2001	2002	2003	2004	2005
1	تونس	28	36	39	35	37
2	المغرب	42	46	29	47	40
3	السعودية	-	37	61	41	45
4	مصر	36	45	46	60	59

المصدر: www.atkearney.com

أتم مؤشر العولمة Globalization Index عامه الخامس منذ أول صدور له عام 2001 عن مجلة السياسة الخارجية الامريكية (Foreign Affairs) ومجموعة "A.T. Kearney" وهي إحدى اكبر الشركات في الاستشارات الإدارية. ويقيس المؤشر مدى قدره الدولة على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال محاور اقتصادية، سياسية، تكنولوجية والتواصل مع العالم.

- المشاركة السياسية (عضوية المنظمات الدولية، بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، الدخول في اتفاقيات متعددة الأطراف، التحويلات الحكومية).
- درجة التقدم التكنولوجي في مكونات الاقتصاد الجديد (عدد مستخدمي الانترنت، عدد مضيبي الانترنت، وعدد أجهزة الخوادم او السيرفرز الأمة).
- التواصل مع العالم (حركة السفر والسياحة الدولية، استخدام الهاتف دوليا، تحويلات العملة).

تصدرت سنغافورة الدول التي دخلت مؤشر العولمة بحصولها على الترتيب الأول متقدمة من المركز الثاني، تبادلت الترتيب مع ايرلندا التي تراجعت من المركز الأول عام 2004 إلى الثاني عام 2005. وتقدمت الولايات المتحدة إلى المركز الرابع من المركز السابع بتأثير مكون التقدم التكنولوجي، بينما تراجعت روسيا إلى الترتيب 52 من الترتيب 44 عام 2004، بتأثير اعتماد اقتصادها على قطاع النفط وانخفاض حصتها في التجارة العالمية، وحلت كل سويسرا، كندا، الدنمرك، السويد، النمسا وفنلندا، في باقي ترتيب الدول العشر الأوائل على التوالي. فيما جاءت كل من بيرو، الصين،

غطى مؤشر العولمة لعام 2005 ما مجمله 62 دولة منها 4 دول عربية وهو العدد ذاته للعام 2004، وتمثل هذه الدول ما نسبته 96% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، و85% من سكان العالم تغطي المناطق الرئيسية في العالم ويدخل ضمنها دول متقدمة ودول نامية للحصول على صورة شاملة ومقارنة للاندماج الاقتصادي العالمي. ويتبين من مؤشر 2005 مدى نجاح هذه الدول في تخطي الأوضاع السلبية التي خلفها الانكماش الاقتصادي العالمي، وفشل المفاوضات التجارية وتدايات الحرب على العراق، ويوضح المؤشر العلاقة بين مدى عولمة الدولة ومستويات التعليم، الحرية السياسية، واحتمالات وقوع الإرهاب فيها، وتبين من المؤشر أن العولمة تحد من تفشي الفساد. وقد استندت بيانات مكونات المؤشر إلى مصادر دولية من بينها البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات.

يدخل في المؤشر 12 متغيرا تتوزع الى 4 عناصر رئيسية:

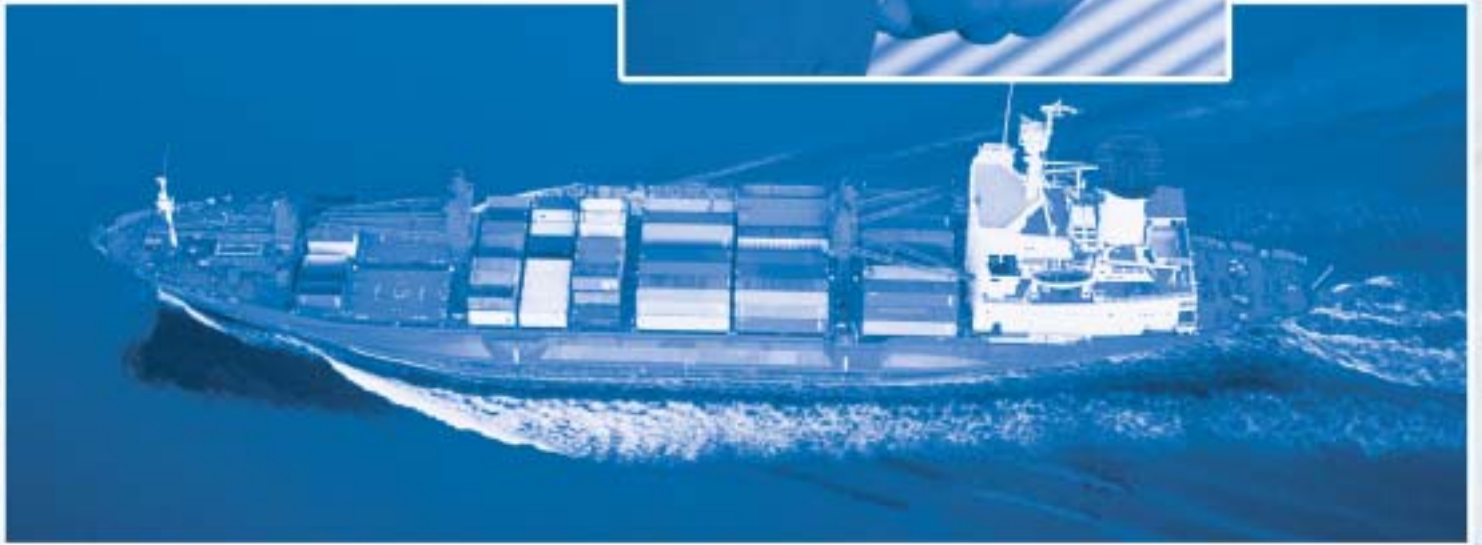
- درجة الاندماج الاقتصادي (التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر).



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار



سنندكم للنجاح



الضمان الشامل لمستحقات المصدرين وأموال وعوائد المستثمرين

www.iaigc.org
operations@iaigc.org

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، هاتف: 965 4844500، فاكس: 965 4841240